



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 9-13 يوليو/تموز 2018

العمليات العالمية والإقليمية الخاصة بالمحيطات

موجز

تُقدّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن العمليات العالمية والإقليمية الرئيسية المتصلة بحوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التي تُنفذ بمشاركة منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وبدعم منها. وتتناول الوثيقة بالوصف دور المنظمة باعتبارها صاحب الشأن الرئيسي وكيان الأمم المتحدة المتخصص المعني بمعالجة قضايا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وبالنظر على وجه الخصوص إلى العمليات العديدة التي تُشارك فيها المنظمة في هذا الصدد، تُلقي هذه الورقة الضوء أيضاً على أهمية تحقيق مستوى ملائم من التنسيق بين المنظمات ذات الصلة من أجل بلوغ المقاصد الجديدة التي حددها خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى:

- ◀ إسداء المشورة بشأن الأدوار والوظائف الملائمة التي يمكن أن تضطلع بها المنظمة لتعزيز حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، من خلال جهود مثل تعزيز الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات ذات الصلة؛
- ◀ تشجيع المنظمة على مواصلة أداء دورها في تيسير الحوار وتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في العمليات العالمية والإقليمية الرئيسية بغرض تعزيز أوجه التآزر وتجنب الازدواجية؛
- ◀ توفير التوجيهات بشأن الدور الذي تؤديه الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك/المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في حوكمة مصايد الأسماك وكذلك، حسب الاقتضاء، في تنمية تربية الأحياء المائية وإسداء المشورة



mw968

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة الموجود على هذه الصفحة؛
وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على الموقع: <http://www.fao.org/cofi/en/>

- بشأن الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز ترسيخ دعائمها؛
- ◀ النظر في تشجيع أعضائها على المساهمة في صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع، بما في ذلك من خلال دعم مشاريع محدّدة في إطار الاختصاصات؛
 - ◀ توفير التوجيه بشأن خيارات دور المنظمة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك ومشاركتها في مناقشات إطار التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛
 - ◀ النظر في العمليات الجارية المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وإسداء المشورة بشأنها؛
 - ◀ التعليق على عمل المنظمة في الإغاثة من الكوارث وبناء القدرة على الصمود، مع الإشارة بصفة خاصة إلى قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وأي دعم يمكن للمنظمة تقديمه في هذا الصدد من خلال مواصلة تطوير المساعدة على صعيد السياسات وفي تنمية القدرات؛
 - ◀ إبلاغ المنظمة بالمستوى المنشود من إسهام الأمانة في الرؤية الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتقديم التوجيه إلى مبادرة المنظمة بشأن منصة التنوع البيولوجي.

أولاً - مقدمة

- 1- يتألف الإطار القانوني الدولي لحوكمة المحيطات ومصايد الأسماك من عدة صكوك ملزمة وطوعية عالمية وإقليمية وثنائية. وحجر الزاوية لهذه الصكوك هو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار¹، التي تُشكّل الأساس القانوني الدولي لحماية الموارد الحيّة وغير الحيّة في محيطات العالم. وتُشكّل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار نقطة الانطلاق لمعظم الصكوك الدولية الملزمة والطوعية المتعلقة بمصايد الأسماك، إن لم يكن جميعها. وقطعت الصكوك الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك أشواطاً صوب معالجة التحديات البارزة والناشئة أمام حوكمة مصايد الأسماك، وتأثرت بالتطور المستمر في الإنجازات البيئية العالمية، وبالأخص مؤتمر قمة الأرض لعام 1992² الذي اعتمد جدول أعمال القرن 21، وإعلان ريو، وسلط الضوء على التنمية المستدامة باعتبارها ركيزة محورية.
- 2- وتشمل بعض أحدث التطورات الرئيسية الهامة من حيث عمل المنظمة في معالجة قضايا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ما يلي: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتقدم المحرز صوب وضع صك جديد ملزم دولياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية³.
- 3- وإضافة إلى العمليات العالمية المذكورة أعلاه، من المهم الإشارة إلى دور البُعد الإقليمي؛ وبخاصة الإشارة إلى أن إضفاء الطابع الإقليمي على حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية قد يُشكّل فرصة لمعالجة الشواغل المشتركة، وتكوين تآزر ودمج الأهداف العالمية للهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة، وتوسيع نطاق التواصل مع عموم الجمهور بشأن جدول الأعمال العالمي لمصايد الأسماك.
- 4- ويتطلب العمل على النطاق الملثم في معظم الحالات تعاوناً على المستوى الإقليمي، ذلك أن العمليات المتصلة باستغلال الموارد الحيّة الطبيعية يشمل في العادة، على الأقل، عدة بلدان. وفي عالم مترابط بشكل متزايد، تزداد أهمية الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، لا سيما المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، في المحافل الدولية لمناقشة القضايا المتصلة بإدارة مصايد الأسماك والموارد البحرية والداخلية الحيّة المشتركة.
- 5- وتتناول هذه الورقة بالوصف مشاركة المنظمة وتعاونها في العمليات العالمية والإقليمية. وتهدف أيضاً إلى تقديم لمحة عامة عن المبادرات الجارية ذات الأهمية الخاصة لحوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والقضايا المتصلة بها، وتُشير إلى دور المنظمة لتتبع فيه اللجنة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة لا تشمل العمليات التي تُشارك فيها المنظمة، وإنما تتناولها ورقات عمل أخرى: الوثائق COFI/2018/6 و COFI/2018/7 و COFI/2018/9 و COFI/2018/10.

¹ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982: www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf.

² مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992.

³ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 231/66 "المحيطات وقانون البحار" (وثيقة الأمم المتحدة A/RES/66/231 المؤرخة 5 أبريل/نيسان 2012) والوثيقة A/66/119. المؤرخة 9 يونيو/حزيران 2011.

ثانياً - المستوى العالمي: العمليات المتعلقة بالجمعية العامة للأمم المتحدة وأطر العمل ذات الصلة

ألف - اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية وصندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع

6- ستُعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي 22 و23 مايو/أيار 2018 الجولة الثالثة عشرة من المشاورات الرسمية للدول الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال. وعملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 72/72 المعتمد في 5 ديسمبر/كانون الأول 2017، ركزت الجولة الثالثة عشرة من المشاورات غير الرسمية على موضوع "التفاعل بين العلوم والسياسات". وقدّمت المنظمة إسهامات في الموضوع، لا سيما بشأن تجارب المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك المسؤولة عن إدارة مصايد أسماك التونة و/أو مصايد أعماق البحار.

7- وواصلت المنظمة تسيير صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 14/58. واستمرت المنظمتان في توجيه نداءات للمساهمة في صندوق المساعدة. وقدّمت حكومات كندا، وآيسلندا، ولبنان، ونيوزيلندا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، وجميع الدول الأطراف في الاتفاق المذكور، مساهمات مالية في صندوق المساعدة بما مجموعه قيمته 1 667 455 دولاراً أمريكياً. ومع ذلك، غلّق صندوق المساعدة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2016 لحين توافر مساهمات إضافية.

باء - حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام

8- قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 292/69 المؤرخ 19 يونيو/حزيران 2015 وضع صك دولي مُلزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وتحقيقاً لهذه الغاية، قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء لجنة تحضيرية، قبل عقد مؤتمر حكومي دولي، لتقديم توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة بشأن عناصر مشروع نص صك دولي مُلزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

9- وعُقدت أربعة اجتماعات للجنة التحضيرية في عامي 2016 و2017. وحسبما حدّد القرار 292/69، ركزت المناقشات على ما يلي: الموارد الوراثية البحرية، بما في ذلك الحصول عليها وتقاسم منافعتها؛ وأدوات للإدارة القائمة على المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية؛ وعمليات تقييم الأثر البيئي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. ونوقشت أيضاً القضايا الشاملة لعدة قطاعات.

10- وبالنظر إلى الآثار المحتملة لهذه العملية على قطاع مصايد الأسماك، حضرت المنظمة جميع الاجتماعات الأربعة للجنة التحضيرية لتقديم المعلومات التقنية المتعلقة بمصايد الأسماك وغيرها من المعلومات التقنية ذات الصلة والإرشادات المتعلقة بالقضايا المتصلة بولاية المنظمة. وطلب من المنظمة أيضاً تزويد المناقشات بمعلومات عن القضايا المواضيعية

المحددة. وبناءً على طلب لجنة مصايد الأسماك، أتاحت المنظمة للجنة التحضيرية في دورتها الثانية الوثيقة COFI/2016/8/Sup1.⁴

11- ونظمت المنظمة عدة فعاليات جانبية وساهمت فيها بغرض تقديم معلومات إضافية إلى الوفود والمشاركين عن المواضيع المحددة ذات الصلة بمناقشات اللجنة التحضيرية. وشمل ذلك، في جملة أمور، تنظيم فعاليات جانبية تناولت بناء القدرات والنظام الحالي لحوكمة مصايد الأسماك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

12- ووفقاً لتوصيات اللجنة التحضيرية، قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 249/72⁵ المؤرخ 24 ديسمبر/كانون الأول 2017، عقد مؤتمر حكومي دولي يجتمع على أربع دورات تُعقد أولها في الفترة من 4 إلى 17 سبتمبر/أيلول 2018 وتُعقد الثانية والثالثة في عام 2019، والرابعة في عام 2020.

جيم- الأعمال الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة

13- تُمثّل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما فيها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وما يتصل بها من مقاصد ومؤشرات، إطاراً عالمياً جديداً للتنمية المستدامة، وتعكف البلدان على تنفيذها في كافة القطاعات، بما فيها مصايد الأسماك. وأسفرت المؤتمرات الرفيعة المستوى التي تعالج مقاصد الهدف 14 للتنمية المستدامة: *حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة* عن إطلاق دعوات للعمل، وعديد من الالتزامات الطوعية والتعهدات المالية من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية. وشمل ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات⁶ الذي عقد في عام 2017 في نيويورك، وكذلك المؤتمرات السنوية التي عقدت تحت اسم "محيطاتنا"⁷ في الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي ومالطة.

14- وتعكس أيضاً الأنشطة المنفذة على المستوى الإقليمي بدرجة كبيرة أهمية وتوجيه أهداف التنمية المستدامة. ومن ذلك على سبيل المثال أن المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بمبادرة النمو الأزرق لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁸ الذي عقد في عام 2017 في مكسيكو سيتي أكد الأهمية الكبيرة للهدف 2 للتنمية المستدامة (القضاء على الجوع) والهدف 14 في الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وتحقيق استدامة الموارد المائية. وفي عام 2017، أصدرت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط "استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) من أجل تحقيق استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود"⁹ تضمّنت إشارات واضحة إلى الهدفين 14 و5 للتنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (النمو الاقتصادي والعمل اللائق) والهدف 13 (تغيّر المناخ) وقدمت إرشادات استراتيجية بشأن النهج الإقليمية لحوكمة مصايد الأسماك.

⁴ عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن عناصر مشروع نص صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (www.fao.org/3/a-mr024e.pdf).

⁵ http://undocs.org/en/a/res/72/249.

⁶ https://oceanconference.un.org/commitments/

⁷ www.ourocean2017.org/our-ocean-commitments

⁸ www.fao.org/mexico/noticias/detail-events/en/c/1070167/

⁹ www.fao.org/3/a-i7340e.pdf

15- وسوف تناقش حلقة عمل تجارة الأسماك في جزر المحيط الهادئ لعام 2018 التي تشترك في تنظيمها المنظمة ووكالة مصايد أسماك متدى المحيط الهادئ، وجماعة بلدان المحيط الهادئ، وأمانة متدى جزر المحيط الهادئ، وحكومة نيوزيلندا، المقصد 7 للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (النمو الاقتصادي ومصايد الأسماك) وأهميته في إقليم المحيط الهادئ. وتُساهم المنظمة أيضًا في وضع منهجيات لقياس المؤشرات المتصلة بالمقاصد الأربعة للهدف 14 للتنمية المستدامة.

دال- الأعمال ذات الصلة بالجمعية العامة للأمم المتحدة وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات

16- تواصل الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إطار القرارين السنويين الصادرين عنها بشأن المحيطات وقانون المحيطات ومصايد الأسماك المستدامة، معالجة عدة مسائل متصلة بالمحيطات. وتُناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام موضوع "آثار تغيُّر المناخ على المحيطات" أثناء عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية الثامنة عشرة بشأن المحيطات وقانون البحار. وساهمت المنظمة، كدأبها في الماضي، في العملية التحضيرية لدورة هذه السنة عن طريق الإبلاغ عن المبادرات الهادفة إلى معالجة تغيُّر المناخ والكوارث المتصلة بالمناخ وآثارها على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتواصل المنظمة مشاركتها في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بالتعاون مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة. وفي إطار قرار الجمعية العامة بشأن مصايد الأسماك المستدامة، أعلنت الجمعية العامة أيضًا في 5 يونيو/حزيران يومًا دوليًا لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، كما أعلنت السنة التي ستبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2022 سنة دولية لمصايد وتربية الأحياء المائية الحرفية، ودعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى القيام بدور الوكالة الرائدة المسؤولة عنهما.

17- وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية والسبعين عن عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (العقد) لفترة السنوات العشر التي ستبدأ في 1 يناير/كانون الثاني 2021. وعيّنت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة اليونسكو الحكومية الدولية المعنية بعلوم المحيطات للقيام بدور الوكالة الرائدة ودعتها إلى إعداد خارطة طريق وخطة تنفيذ بالتشاور مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما فيها شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وسائر الجهات المعنية الأخرى. وسوف تدعم المنظمة، بناءً على دعوة اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، التصميم المشترك للعقد خلال فترة تستغرق ثلاث سنوات (2018-2020) لإطلاق حملة شاملة تُفضي إلى تحقيق إنجازات رئيسية في علوم البحار من أجل دعم إدارة المحيطات وخدماتها.

18- وعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في الفترة من 5 إلى 9 يونيو/حزيران 2017 في نيويورك. وكان هذا المؤتمر أول حدث عالمي من نوعه تكرسه الأمم المتحدة للمحيطات. وشارك في المؤتمر الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والهيئات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لمناقشة تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. واعتمد المؤتمر نداءً للعمل¹⁰ يركز على توصيات ملموسة وعملية المنحى. وتمخض المؤتمر أيضًا عن أكثر من 300 التزام طوعي بشأن العمل المستقبلي المتعلق بتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

¹⁰ <https://oceanconference.un.org/callforaction>

19- وشاركت المنظمة بدور نشط للغاية في العملية التحضيرية التي أفضت إلى عقد المؤتمر من خلال مجموعات العمل التحضيرية غير الرسمية. وأعلنت المنظمة أثناء المؤتمر بعض الالتزامات الطوعية الرئيسية التي تراوحت بين الدعم العام للدول الجزرية الصغيرة النامية والمساعدة التقنية في المسائل المتصلة بالوصول إلى الأسواق والجوانب المرتبطة بالتجارة، وتعزيز حوكمة مصايد الأسماك، وكذلك بناء قدرات الدول في مجال منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وستنفذ جميعها من خلال مبادرة المنظمة للنمو الأزرق التي تستند إلى مدونتها بشأن الصيد الرشيد ونهج النظام الإيكولوجي.

20- واتفق هذا المؤتمر على التحديات التالية المتصلة بمصايد الأسماك، وهي جميعًا تدخل في صميم عمل المنظمة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وفيما يلي تلك التحديات:

- الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- تحديات إدارة الأرصد السمكية المشتركة والمتداخلة المناطق والكثيرة الترحال في أعماق البحار، وكذلك في مياه السيادة الساحلية؛
- وتحسين حالة مصايد الأسماك في المجتمعات المحلية الساحلية في البلدان النامية، بما يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه المصايد هي في معظمها مصايد أسماك صغيرة النطاق، ويُشكّل الأشخاص المعنيون أكثر من 90 في المائة من العاملين في صناعة صيد الأسماك في العالم.

21- وتعمل المنظمة حاليًا مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالمحيطات (سعادة السفير بيتر تومسون، ممثل فيجي) ومنظومة الأمم المتحدة على النطاق الأوسع، في وضع الإجراءات المطلوبة لمتابعة الالتزامات التي أعلنت أثناء المؤتمر، من خلال القيام بدور جهة التنسيق المعنية عن مجتمعات العمل بشأن المحيطات في مجال مصايد الأسماك المستدامة.

هاء- الأحداث العالمية الرئيسية الأخرى المتعلقة بالمحيطات

22- عقد مؤتمر "محيطاتنا" في الفترة من 5 إلى 6 أكتوبر/تشرين الأول 2017 في مالطة، وركز على القضايا المتصلة بالمحيطات وتغيّر المناخ، والتلوث البحري، والصيد المستدام، والنمو الأزرق المستدام، وحوكمة المحيطات، وتمكين جيل جديد يُمسك بزمام قيادة المسيرة. وسلط المؤتمر مزيدًا من الضوء على جهود البلدان والصناعة والمجتمع المدني للتغلب على المشاكل الماثلة حاليًا. وحث المؤتمر المشاركين أيضًا على عقد التزامات ملموسة تهدف إلى حفظ موارد المحيطات واستخدامها على نحو مستدام.

23- وتمخّض المؤتمر عن 437 التزامًا، منها 200 التزام من الحكومات، و100 من القطاع الخاص، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، والتوصيات المطروحة بشأن تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أعلن عن تعهدات مالية بما مجموعه قيمته 7.2 مليار يورو، وإنشاء مناطق بحرية محمية إضافية بمساحة تبلغ 2.5 مليون كيلومتر مربع.

24- وأكدت المنظمة من جديد أثناء المؤتمر بعض التزاماتها الرئيسية التي قطعتها على نفسها خلال مؤتمر المحيطات في نيويورك، وأعلنت بعض الالتزامات الإضافية الهادفة إلى توسيع نطاق عملها مع البلدان الأعضاء والجهات الفاعلة في

مصايد الأسماك صغيرة النطاق وسائر الشركاء من أجل تعميق الوعي وتعزيز القدرات المؤسسية وتمكين منظمات مصايد الأسماك صغيرة النطاق، وتوليد المعرفة وتقاسمها، ودعم إصلاح السياسات، وتقديم المساعدة التقنية من أجل دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية الصادرة عن المنظمة لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق).

25- وأعلنت المنظمة في هذه المناسبة عن مشروع الأمل الأزرق الذي سيركز على بناء قدرة المجتمعات الساحلية على الصمود من خلال تحسين القدرات التقنية بين الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية كي تتمكن من إدارة مواردها الساحلية إدارة مستدامة، خاصة مصايد الأسماك الداخلية، وبالتالي تحسين أمنها الغذائي وفرص كسب عيشها وقدرتها على الاستجابة لمخركات التغيير، مثل المناخ والهجرة. وأعلنت المنظمة أيضاً أنها ستتنضم إلى الجهود التي تدعو إليها منظمة العمل الدولية من أجل معالجة المسألة الشديدة الأهمية المتعلقة بالعمل اللائق في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

26- وتعكف المنظمة حالياً على استعراض بعض الالتزامات الأخرى التي أعلنت أثناء مؤتمر "محيطاتنا" للنظر في ما إذا كان في الوسع تكوين علاقات تآزرية وتعاونية مع الكيانات الأخرى (لا سيما القطاع الخاص) بهدف دعم تنفيذ تلك الالتزامات على أكمل وجه.

27- ومن المتوقع عقد الدورات المقبلة لمؤتمر "محيطاتنا" في إندونيسيا (2018)، والنرويج (2019) وبالاو (2020).

واو- الأمم المتحدة للبيئة

28- تعمل المنظمة في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الذي بات يعرف حالياً باسم الأمم المتحدة للبيئة) كشريك من الأمم المتحدة في كثير من المسائل ذات الاهتمام المشترك، لا سيما المسائل المتعلقة بالتفاعلات بين الاستخدام المستدام والحفظ والحماية البيئية، بما في ذلك العمل كشريك في تنفيذ المشروعات الممولة من مرفق البيئة العالمية.

29- وترتبط المنظمة بمذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة للبيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة سابقاً) تشمل أيضاً أنشطة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مثل الاحتفاظ بقاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة، وقاعدة البيانات المتعلقة بالقانون البيئي، ودراسة عن الطريقة التي تعالج بها التشريعات التنوع البيولوجي، بما يشمل معالجته في سياق مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

30- وترتبط الأمم المتحدة للبيئة بعلاقة شراكة مع البرنامج المشترك للمحيطات، وضمن إطاره، تقوم المنظمة بتنفيذ مشروع "الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وحفظ التنوع البيولوجي للموارد البحرية الحية في أعماق البحار والنظم الإيكولوجية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية"، بالشراكة مع الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة.

31- ونفذت المنظمة والأمم المتحدة للبيئة مشروع "حماية النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار الكناري" الذي يهدف إلى تمكين بلدان النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار الكناري من معالجة الشواغل العابرة للحدود ذات الأولوية المتصلة بتراجع مصايد الأسماك، وجودة المياه، من خلال إصلاحات الحوكمة والاستثمارات وبرامج الإدارة. وتتعاون المنظمة في النظام الإيكولوجي البحري الكبير لمنطقة البحر الكاريبي، والنظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار

غينيا، مع الأمم المتحدة للبيئة وسائر وكالات الأمم المتحدة لدعم البلدان الشريكة في تنفيذ برامج عملها الاستراتيجية المتفق عليها. وتوفّر المنظمة والأمم المتحدة للبيئة من خلال هذا التعاون مساعدات تقنية في مجال خبرة كل منهما.

32- وقدّمت المنظمة إسهامات تقنية بشأن اللدائن الدقيقة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إسهامًا منها في دراسة شاملة أجرتها الأمم المتحدة للبيئة بشأن القمامة البحرية. وأفضى ذلك إلى نشر الورقة التقنية¹¹ التي تستعرض آثار اللدائن الدقيقة على موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتقترح توصيف المخاطر التي تُهدّد سلامة الأغذية المستمدة من منتجات الأسماك، وتُحدّد التوصيات المطلوبة على صعيد السياسات.

زاي- الاتفاقيات والعمليات الدولية التي تركز على الأنواع المهدّدة بالانقراض

(اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، وقائمة الأنواع المهدّدة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)

33- على الرغم من أن معدل انقراض الأنواع في المحيطات منخفض بالمقارنة مع الحالات المشابهة في البر، تستجيب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، و"قائمة الأنواع المهدّدة بالانقراض" الصادرة عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بصورة متزايدة لحالات الاستنفاد المعترف بها في المياه البحرية والمياه العذبة. وتضمّنت تلك الاتفاقيات في البداية قوائم محدودة نسبيًا بشأن الأنواع المائية المستغلة تجاريًا وذلك في جانب منه اعترافًا بنطاق عمليات إدارة هذه الأنواع. غير أنه منذ عام 2013، أشارت الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض إلى عشرين من تلك الأنواع، بينما تضمّنت معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية 28 نوعًا، وهو ما يدل على زيادة استعداد الأطراف في هاتين الاتفاقيتين لإعداد قوائم الأنواع المائية المستغلة تجاريًا. وتصدر بعض هذه القوائم مصحوبة بأحكام ملزمة تُنظّم التجارة وتطالب بالتحول في الممارسات المتبعة في جميع مصايد الأسماك التجارية والحرفية.

34- وتعترف المنظمة واتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهدّدة بالانقراض بأهمية "الاستخدام المستدام" للموارد المائية كجزء من الرؤية الاستراتيجية لكل منهما، وتعملان معًا بشكل متزايد في إطار مذكرة تفاهم موقّعة في عام 2006 لتيسير التجارة القانونية والمستدامة. وتُسدّي المنظمة المشورة من أجل مساعدة البلدان الأعضاء عندما تُقدّم اقتراحات بشأن تعديل مرفقات الاتفاقية إلى الأطراف للنظر فيها، وتدعم البلدان والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك وسائر الشركاء المعنيين في تنفيذ الأحكام التي يقتضيها إصدار تلك القوائم. ويشمل عمل المنظمة في هذا الصدد تجميع وعرض التدابير المنفذة في قطاع مصايد الأسماك (انظر قاعدة بيانات التدابير المتعلقة بأسماك القرش¹²)، وتقديم الدعم من أجل تنمية القدرات. ويعترف ذلك بحاجة البلدان إلى الارتقاء بالحوكمة؛ وتكييف النهج مع صيادي الأسماك والأرصدة، والأسواق، والعناصر الاجتماعية - الثقافية كي تُحقّق القيمة البشرية والبيئية التي تقدمها مصايد الأسماك المستدامة والمحيطات المنتجة.

¹¹ Microplastics in fisheries and aquaculture: status of knowledge .2017 .Lusher, A.L.; Hollman, P.C.H.; Mendoza-Hill, J.J

on their occurrence and implications for aquatic organisms and food safety (اللدائن الدقيقة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: حالة المعرفة بشأن حدوثها وآثارها على الكائنات المائية وسلامة الأغذية). مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. الورقة الفنية رقم 615. روما، إيطاليا.

www.fao.org/3/a-i7677e.pdf

¹² www.fao.org/ipoa-sharks/database-of-measures/en/

35- وسوف تواصل المنظمة العمل في تعاون مع أمانة اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض والأطراف فيها لفهم التطبيق العملي لقوائم الاتفاقية في كامل نطاق "المشهد البحري" لنشاط مصايد الأسماك. ويُساعد فهم النجاحات والتحديات في تطبيق أحكام الاتفاقية والآثار المترتبة عن تنفيذها، المنظمة على تزويد البلدان بمعلومات عن أفضل الممارسات، وتوجيه الاستثمار في الإدارة والحفظ حيثما تشتد الحاجة إليه، بهدف تحسين تنفيذ الاتفاقية.

حاء- اتفاقية التنوع البيولوجي

36- اكتسب تعميم التنوع البيولوجي ومراعاة التنوع البيولوجي في مصايد الأسماك (وتربية الأحياء المائية) أهمية كبيرة منذ اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992. ويتجسّد الأثر الأوسع لمصايد الأسماك على الموارد الطبيعية المتجددة والبيئة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بينما تُحدّد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ونهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مُهمًا أخرى يمكن أن تُعزز حفظ التنوع البيولوجي من أجل تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإدارتها على نحو مستدام. وساعدت مطبوعة أصدرتها المنظمة في عام 2018 على وضع الخطوط العريضة لنهج قطاع مصايد الأسماك في حفظ التنوع البيولوجي.¹³

37- وخلال المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي عقد في عام 2016 تحت عنوان "تعميم مراعاة التنوع البيولوجي من أجل تحقيق الرفاه"، تمكّنت المنظمة وشركاؤها من إظهار الطريقة التي عززت بها مصايد الأسماك عمومًا مراعاة التنوع البيولوجي في إدارة مصايد الأسماك وحفظها، مع التركيز بصفة خاصة على حفظ الأنواع المهددة والموائل الهشة. وبيّنت المنظمة أيضًا الطريقة التي طوّرت بها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك/المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والسلطات الوطنية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، صكوكها الإدارية التأسيسية أو الاستعاضة عنها بصكوك تأسيسية جديدة، ودمج قواعد أكثر فعالية لإدارة الأنواع والموائل التي يتطلب الحفاظ عليها اهتمامًا خاصًا. وعززت الوثيقة الختامية، وهي إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية، وكذلك إطلاق منصة تعميم التنوع البيولوجي، دور المنظمة في دمج إجراءات حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه وإدارته على نحو مستدام في قطاعات مصايد الأسماك.

38- ويُعبّر اعتماد الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أهداف آيتشي في عام 2010 عن التوقعات المجتمعية العالمية بشأن حفظ التنوع البيولوجي في الإدارة القطاعية، إذ يُحدّد الهدف 6 من أهداف آيتشي سلسلة شاملة من المنجزات المتوخاة في قطاع مصايد الأسماك بحلول عام 2020. وتُحدّد هذه العملية الدولية والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة مسؤولية مصايد الأسماك عن البصمة الكاملة لأنشطتها، وتُيسّر قياس الإجراءات التي تتخذها الدول في تعميم مراعاة التنوع البيولوجي. ودعت الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المنظمة مؤخرًا إلى مواصلة العمل مع أمانة الاتفاقية في تحسين المشورة بشأن قائمة المؤشرات والطرق المتاحة لدعم الإبلاغ عن عمليات البلدان المتعلقة بالهدف 6، وقام تعاون بينهما في إحدى الحالات لتكييف استبيان مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد كي يُعبّر عن متطلبات الهدف 6 من أهداف آيتشي بمزيد من الفعالية.

¹³ Friedman, K.J. Garcia, S., and Rice, J. (2018) Mainstreaming Biodiversity in Fisheries (تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في مصايد الأسماك). السياسة البحرية. تحت الطبع.

طاء- حالة الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة في العالم

39- من الأهمية الحاسمة لاستمرار نمو تربية الأحياء المائية واستخدامها استخدام الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة وإدارتها وحفظها بشكل مستدام. وهناك أيضًا حاجة ملحة إلى حفظ التنوع الوراثي المائي القائم وإدارته على نحو أفضل لتعزيز مساهمته في الأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب العيش. وتشارك المنظمة وأعضاؤها حاليًا في عدد من الأنشطة التي ستساعد على تعزيز الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة في تحقيق توصيات لجنة مصايد الأسماك، وتوصيات هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهيئة)، والأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ومن بين هذه الأنشطة تقديم الصيغة المنقحة من حالة الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة في العالم على دورة لجنة مصايد الأسماك بعد عملية إعداد ومراجعة شاملة قُدمت فيها إسهامات من الأعضاء والمراقبين في اللجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية التابعة للجنة مصايد الأسماك، وخبراء مجموعة العمل الاستشارية المعنية بالموارد الوراثية المائية والتكنولوجيات ذات الصلة التابعة للجنة مصايد الأسماك، ومجموعة العمل الفنية الحكومية الدولية المخصصة المعنية بالموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة التابعة للهيئة بهدف تحسين حالة المعلومات المتعلقة بالموارد الوراثية المائية. ووضعت المنظمة أيضًا، بالتشاور الوثيق مع مجموعة العمل الاستشارية المعنية بالموارد الوراثية المائية والتكنولوجيات ذات الصلة "إطارًا شاملًا للمتطلبات الدنيا لإدارة الموارد الوراثية المائية وحفظها واستخدامها بشكل مستدام" بدعم سخي من حكومة ألمانيا. وأخيرًا، تدعم المنظمة عدة بلدان من خلال جملة أمور، منها مشاريع التعاون التقني التي تشمل عناصر متصلة بالتنمية المستدامة للموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة.

باء- المفاوضات بخصوص الإعانات المقدمة إلى مصايد الأسماك في منظمة التجارة العالمية

40- بُذلت محاولات جديدة في مجال إعانات مصايد الأسماك لإحياء عملية المفاوضات في منظمة التجارة العالمية من أجل تحقيق نتائج إيجابية خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الحادي عشر. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في عام 2015، مقصدًا محددًا (14-6) يُعزز ضرورة قيام البلدان بمعالجة مسألة إعانات مصايد الأسماك. ودعمًا لمنظمة التجارة العالمية في معالجة المسائل التقنية المتصلة بالنقاش الدائر حول مفاوضات إعانات مصايد الأسماك، انتُدب أحد كبار مسؤولي الاتصال لأغراض المصايد بالمنظمة إلى أمانة فريق التفاوض المعني بالقواعد في الفترة من يوليو/تموز حتى ديسمبر/كانون الأول 2017.

41- وفي ديسمبر/كانون الأول، قرّر مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الحادي عشر مواصلة المفاوضات من أجل اعتماد المبادئ النهائية المتفق عليها في المؤتمر المقبل الذي سيعقد في عام 2019. ولا يزال تحقيق نتائج موضوعية في عام 2019 يُشكل تحديًا رئيسيًا. ومما له صلة كبيرة بالمنظمة أن يتم اعتماد صك دولي ملزم قانونًا لحظر بعض إعانات مصايد الأسماك، مع مراعاة تأثيرها على إدارة مصايد الأسماك الطبيعية البحرية في العالم.

42- وأثبت نموذج التعاون الحالي بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة أن ازدواجية الجهود والحد من عبء الإبلاغ إلى الإدارات الوطنية يمكن تلافيه بالاقتران مع تحقيق المستوى الأمثل لاستخدام الموارد البشرية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمة توفير الموارد التقنية والمعرفة الضرورية في مجال مصايد الأسماك، بما يشمل التنمية المطلوبة للقدرات على الصعيد القطري.

43- وسعيًا إلى مواصلة تطوير نظام التعاون المذكور، وإلى بناء منصة معرفية متواصلة، وتوفير المعلومات الأساسية والمحايدة لدعم أعضاء منظمة التجارة العالمية أثناء عملية التفاوض، يمكن للمنظمة، بالشراكة مع أمانة منظمة التجارة العالمية، تنظيم سلسلة من الجلسات الإعلامية التقنية المحددة في فترة السنتين الحالية.

كاف- اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ: لحظة تغيير تاريخية

44- ازداد الزخم بشأن المحيطات خلال السنتين الفاتنتين في ساحة تغيير المناخ. وخلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، نُظِمَّ يوم العمل من أجل المحيطات للمرة الأولى كجزء من البرنامج الرسمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ بناءً على طلب من حكومة المغرب. وأكدت الدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر الأطراف هذا الطلب تحت قيادة حكومة فيجي التي أطلقت أيضًا شراكة مسار المحيطات لدعم إدراج المحيطات في المفاوضات الرسمية بشأن المناخ. وتُكَمِّل الجهود التي بذلتها حكومة فيجي جهود الإعلان بشأن "المحيطات" الذي يجري التوقيع عليه من جانب عدد متزايد من البلدان. وغيّرت هذه الزيادة في التركيز على المحيطات بدرجة كبيرة مستوى العناصر الفاعلة المعنية وكذلك المواضيع التي تناقش في الأحداث المتصلة بالمحيطات في ساحة المناخ. وانتقلت الجهات الشريكة المعنية تدريجيًا من إذكاء الوعي والدعوة إلى عرض إجراءات ملموسة ومبادرات متخذة في كل أنحاء العالم لمعالجة تغيير المناخ في محاولة للبرهنة على أن المحيطات والنظم المائية يمكن أن تشكل جزءًا من الحل، سواء من حيث التكيف أو من حيث التخفيف من الآثار.

45- وشاركت المنظمة بدور فاعل في هذه المساعي، وكانت شريكًا بارزًا في المفاوضات، إذ قدمت معلومات عن المبادرات والمشروعات المبيّنة تفصيلًا في الوثيقة COFI/2018/10.

لام- الإدارة القائمة على المناطق

46- دعت المنظمات المعنية بالحفاظ على البيئة بقوة مؤخرًا إلى إنشاء مناطق بحرية محمية باعتبارها الآلية المفضّلة لحفظ التنوع البيولوجي وكأداة لدعم استعادة الموارد السمكية والحفاظ عليها. وتلاحظ المنظمة التاريخ الطويل الحافل باستخدام الإدارة المكانية لمصايد الأسماك، ولكنها تسلط الضوء على ضرورة قيام المديرين بالنظر في كامل مجموعة أدوات الإدارة والحفظ، بالإضافة إلى استخدام المناطق البحرية المحمية. وعند تقديم هذه الحجج، تُعزز المنظمة الحلول التي يمكن أن تحقق منافع تتجاوز حدود نُهج المناطق البحرية المحمية وتراعي في الوقت نفسه المسائل المتصلة بإعادة توزيع الصيد والطاقة المفرطة.

47- وتمسك المنظمة براءة الدعوة إلى الأخذ بنهج قائم على الحدود يُعبّر عن الإدارة الشاملة للموارد البحرية، وضرورة ضمان الأمن الغذائي وسُبل كسب العيش المستدامة للمجتمعات المحلية. ومثّلت المنظمة صيادي الأسماك ومصايد الأسماك في الأحداث والمبادرات المتصلة بالمناطق البحرية المحمية، بما في ذلك المؤتمر الدولي الرابع بشأن المناطق البحرية المحمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات. وتواصل المنظمة استكشاف آثار المناطق البحرية المحمية على مجتمعات الصيد، ونشرت ورقة في عام 2017 بعنوان *المناطق البحرية المحمية: التفاعلات مع سُبل العيش المعتمدة على مصايد الأسماك*

والأمن الغذائي¹⁴. وتعاونت المنظمة منذ عهد أقرب مع الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي من خلال إسداء المشورة بشأن المؤشرات والطرق المتاحة للإبلاغ عن أهداف آيتشي ومراعاة متطلبات أهداف آيتشي في استبيان مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

48- وشاركت المنظمة في حلقة عمل للخبراء بشأن المناطق البحرية المحمية في فبراير/شباط 2018 للمساعدة على تحديد معايير لمصطلح "تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق" المطلوبة لتحقيق الهدف 11 من أهداف آيتشي في المناطق البحرية والساحلية. وحالما توضع الصيغة النهائية لتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، ستواصل المنظمة تعاونها مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وأطرافها لدعم أعضاء المنظمة في تحديد وتصنيف تلك التدابير من أجل مراعاة الهدف 11 من أهداف آيتشي.

ثالثاً - المستوى الإقليمي: المسائل المتصلة بالأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك ومنظمات إدارة مصايد الأسماك

ألف - حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من منظور إقليمي

49- تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهمية الأبعاد الإقليمية والإقليمية الفرعية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والترابط في التنمية المستدامة. ويمثل المستوى الإقليمي أنسب مستوى لوضع إطار تعاوني يضم النظم الإيكولوجية بأكملها لحفظها وحمايتها بكفاءة وكذلك في الوقت نفسه لتوفير فرص للدول المشاركة كي تستفيد بصورة مستدامة من الخدمات التي توفرها تلك النظم.

50- وللنظم الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تاريخ حافل، ذلك أن طبيعة الموارد المائية البحرية والداخلية الحية تدفع بالإدارة السليمة نحو الاتفاقات العابرة للحدود. وكانت أول منظمة إقليمية لإدارة مصايد مورد سمكي بحري، هي الهيئة الدولية لسمك الهلبوت في المحيط الهادئ التي أنشئت في عام 1923. وحددت المنظمة 50 جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك¹⁵ نصفها تقريباً منظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وعلاوة على ذلك، يوجد لدى أقل من نصف الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك سلطات تنظيمية، ولذلك لا يرقى كثير منها إلى مركز المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

51- ويؤكد البعد الإقليمي معلماً محورياً بارزاً في السياسة الدولية لإدارة مصايد الأسماك، وهو ما أكده أيضاً التوسع السريع في مجموعة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وفي هذا الصدد، تُشارك المنظمة بدور نشط في تعزيز شبكة أمانات الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك¹⁶ التي يتزايد دورها الرئيسي الحاسم في هذه العملية.

¹⁴ Westlund, Lena, A. Charles, S. M. Garcia, and J. Sanders (2017). Marine protected areas: Interactions with fishery livelihoods and food security (المناطق البحرية المحمية: التفاعلات مع سُبل العيش القائمة على مصايد الأسماك والأمن الغذائي). الورقة الفنية

الصادرة عن المنظمة رقم 603.

¹⁵ .www.fao.org/fishery/rfb/en

¹⁶ .www.fao.org/fishery/rsn/en

52- وتحققت مستويات مختلفة من التطور والنضج في مختلف الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك وبرامج البحار الإقليمية. وتخضع الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بصورة متزايدة لاستعراضات لتقييم أدائها وفقاً للتوصيات التي جرت صياغتها في المحافل الدولية.

53- وينبغي إجراء مزيد من استعراضات الأداء والفعالية للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك وبرامج البحار الإقليمية، وكذلك رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييمه على المستوى الإقليمي، وأثر السياسات. وتتطلب الظروف التي تُمكن من نجاح هذا التعاون إرادة سياسية قوية من الأطراف في هذه الصكوك الإقليمية، وتتطلب أيضاً دعماً مالياً.

باء- الدعم المقدم من المنظمة لإنشاء أو تعزيز أجهزة إقليمية جديدة لمصايد الأسماك/منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصايد الأسماك والأنشطة ذات الصلة

54- تُعزز المنظمة التعاون الإقليمي في كثير من المناطق الجغرافية عن طريق المساعدة على إنشاء أجهزة إقليمية جديدة لمصايد الأسماك وتقديم المساعدة التقنية إلى الأجهزة القائمة بالفعل. وفي هذا الصدد، في ما يلي أبرز الملامح التي جرى الإبلاغ عنها:

منظمة تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن

55- عقدت المشاورة الإقليمية لإنشاء منظمة تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن في القاهرة (مصر) في الفترة من 29 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/كانون الأول 2016.

56- ودعت مجموعة التنسيق المعينة (مصر، والمملكة العربية السعودية، والسودان)، بمساعدة تقنية من المنظمة، إلى صياغة المسودة الأولى لاتفاق إنشاء هذه المنظمة الإقليمية. وأُتيحت المسودة الأولى للاتفاق باللغتين العربية والإنكليزية للبلدان الساحلية المعنية. ومن المقرر أن تجتمع مجموعة التنسيق لتنقيح الاتفاق ووضعها في صيغته النهائية.

هيئة مصايد أسماك غرب ووسط الأطلسي

57- تقوم هيئة مصايد أسماك غرب ووسط الأطلسي بدور نشط للغاية، خاصة من خلال أفرقتها العاملة السبعة. وتُساعد حافظة مشاريع بما يربو على 17 مليون دولار أمريكي على تلبية احتياجات الأعضاء في ما يتصل بإحصاءات مصايد الأسماك والعلوم والإدارة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

58- وقرّر أعضاء هيئة مصايد أسماك غرب ووسط الأطلسي خلال الدورة السادسة عشرة (يونيو/حزيران 2016) إطلاق عملية لإنشاء منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك في منطقة الهيئة. وتواصل أمانة الهيئة، بدعم من إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ومكتب الشؤون القانونية في المنظمة، توفير المعلومات عن هذه العملية وتوضيح التساؤلات التي يطرحها الأعضاء والشركاء؛ وحشدت الهيئة أيضاً الموارد اللازمة لتنظيم الاجتماعات التحضيرية الداعمة ذات الصلة.

هيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي

59- طلب فريق العمل المعني بالتعاون في مصايد أسماك التونة خبرة استشارية لتقييم الآثار القانونية والسياساتية والمؤسسية والآثار المترتبة على الميزانية نتيجة لصياغة اتفاق للتعاون والتنسيق الإقليميين في مصايد الأسماك واعتماده

وتنفيذه في دول جنوب غرب المحيط الهندي. ويرتبط الخياران الجاري تقييمهما بإنشاء ما يلي: (أ) منظمة مستقلة تحدّد وفقاً لمشروع الاتفاق المقترح بشأن التعاون والتنسيق بين الدول الساحلية في جنوب غرب المحيط الهندي في مصايد الأسماك ذات الاهتمام المشترك، و(ب) إنشاء جهاز خاضع للمادة الرابعة عشرة من دستور المنظمة.

لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا

60- تناول الأعضاء خلال الدورة السابعة عشرة للجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا (بانجول، غامبيا، مايو/أيار 2017)، الإجراءات الضرورية لمعالجة القضايا التي تحد من فعالية اللجنة، وناقشوا وسائل تنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقررت الدورة ضرورة تنقيح قواعد وإجراءات معيّنة في النظام الأساسي وتعديلها كي تصبح جهازاً إقليمياً معاصراً ومبسّطاً لمصايد الأسماك؛ وشمل ذلك إمكانية إصدار إعلانات مكتوبة بشأن بنود اللجنة، واستعراض المركز القانوني في حساب الأمانة المتعدد الأطراف التابع للجنة فضلاً عن العضوية/الحضور، لمعالجة مشكلة النصاب القانوني.

61- وسعيًا إلى تعزيز التعاون بين البلدان وتحسين نشر المعلومات المتعلقة بتربية الأحياء المائية في الإقليم، ستشكل شبكة تربية الأحياء المائية في أفريقيا جزءًا من المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية، بالاستناد إلى الدعم المتواصل المقدم من المنظمة.

هيئة حفظ الموارد البيولوجية المائية وترشيد استخدامها وإدارة الأرصد المشتركة لتلك الموارد (بحر قزوين)

62- استجابة للدعوة الموجهة من لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثانية والثلاثين من أجل توفير الدعم في جملة مناطق تشمل بحر قزوين¹⁷، قدّمت المنظمة مسودة اقتراح مشروع "التعاون العلمي والتقني من أجل الإدارة المسؤولة لمصايد الأسماك في منطقة بحر قزوين - مرحلة صياغة المشروع والتحضير له"، خلال الدورة الافتتاحية الأولى لهيئة حفظ الموارد البيولوجية المائية وترشيد استخدامها وإدارة الأرصد المشتركة لتلك الموارد (باكو، أذربيجان، في الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017). ويهدف هذا الاقتراح لإنشاء وتعزيز إطار للتعاون التقني بين الدول المطلّة على بحر قزوين لضمان استدامة موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تحقيقًا للصالح المشترك للإقليم. وأخذت الهيئة علمًا بمسودة الاقتراح وقررت تقديم رد رسمي إلى المنظمة في عام 2018.

هيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

63- تُقدّم المنظمة الدعم إلى خطة عمل الهيئة سواءً من خلال مساعدة عمليات تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي أو على المستوى الوطني عن طريق مساعدة البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى الامتثال للالتزامات المتفق عليها دوليًا، مثل مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

64- وعُزّزت القدرات المؤسسية للبلدان الأعضاء من خلال تنفيذ مشروع في إطار برنامج التعاون التقني لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وحسّن أيضًا مستزعو الأسماك ذوو الموارد المحدودة

¹⁷ جاء في الفقرة 141 من تقرير الدورة الثانية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك أن "اللجنة ذكّرت مجددًا بالدعوات إلى توفير الدعم في كل من البحر الأحمر وخليج عدن، وبحر قزوين، ومنطقتي لجنة مصايد أسماك شرق ووسط الأطلسي وهيئة مصايد أسماك غرب ووسط الأطلسي".

قدراهم على صنع أعلاف متاحة محليًا بتكلفة منخفضة لتربية الأحياء المائية في البلدان الأعضاء وبالتالي زيادة استدامتها الاقتصادية. ودُعمت عدة استراتيجيات وسياسات وطنية لتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال فترة السنتين السابقتين في غواتيمالا والمكسيك ونيكاراغوا وبيرو. وهي تشمل إدراج الأسماك في برامج التغذية المدرسية وربطها بالمشتريات العامة؛ وكذلك دمج الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في الأطر القانونية وأطر السياسات الوطنية.

65- وبدأت هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إصلاحًا بناءً على طلب أعضائها لإدراج مصايد الأسماك البحرية صغيرة النطاق في مجال اختصاص الهيئة وولايتها (التي تتعامل حاليًا مع الصيد وتربية الأحياء المائية على المستوى القاري). وقُدِّم الاسم الجديد المقترح والنظام الأساسي إلى مجلس المنظمة للموافقة عليهما بعد الموافقة عليهما بالإجماع في الدورة العادية الخامسة عشرة للهيئة.

هيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ

66- تُشارك المنظمة وتُساهم (بالشراكة مع الأمم المتحدة للبيئة) في مشروع الاتفاقيات العالمية والإقليمية لمصايد أسماك المحيطات والصحوك ذات الصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ (مشروع GEF UNDP OFMP). (2).

جماعة المحيط الهادئ

67- وقَّعت جماعة المحيط الهادئ مؤخرًا على مذكرة تفاهم مع المنظمة خلال الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في نادي، فيجي. وعمل المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ في تعاون وثيق مع جماعة المحيط الهادئ لمواءمة الدعم القطري وإنشاء برنامج تعاوني وتكاملي لمصايد الأسماك الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تُشارك المنظمة حاليًا في التبادل بين أقاليم المحيط الهادئ والبحر الكاريبي بالتعاون مع الآلية الإقليمية لمصايد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي.

هيئة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي واتفاق مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهندي

68- تعمل المنظمة مع هيئة مصايد أسماك جنوب شرق المحيط الأطلسي واتفاق مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهندي لتنفيذ مشروع "الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وصون التنوع البيولوجي للموارد البحرية الحيّة في أعماق البحار والنظم الإيكولوجية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية" بتمويل من مرفق البيئة العالمية. ويهدف المشروع إلى تحقيق الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد البحرية في أعماق البحار وتحسين حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من خلال التطبيق المنهجي لنهج قائم على النظام الإيكولوجي من أجل ما يلي: (1) تحسين ممارسات الإدارة المستدامة لمصايد أسماك أعماق البحار مع مراعاة الآثار الواقعة على النظم الإيكولوجية ذات الصلة، (2) تحسين حماية النظم الإيكولوجية البحرية المشهدة وتعزيز حفظ وإدارة مكونات المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية، (3) اختبار أدوات التخطيط القائم على المناطق للنظم الإيكولوجية في أعماق البحار.

لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي

69- تُقدّم المنظمة، من خلال مكتبها الإقليمي في أفريقيا وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، الدعم التقني والإداري إلى اللجنة من أجل تنفيذ الأنشطة المتفق عليها حسب ما هو محدد في خطة العمل المعتمدة في دورتها الحادية والعشرين التي عقدت في أبريل/نيسان 2016، بما يشمل إعداد دراسة تتناول خيارات عمل اللجنة في المستقبل والتي من المقرر إجراؤها في عام 2018. وتم توفير دعم من خارج الميزانية للمساهمة في تنظيم اجتماعات نظامية في عامي 2018 و2019 ولتنفيذ الأنشطة الأخرى ذات الصلة. وواصلت الهيئة إسداء المشورة العلمية بانتظام بشأن موارد الأسماك القاعية والسطحية المشتركة التي تدخل في نطاق اختصاصها.

جيم- التعاون الإقليمي الجاري مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

70- تواصل المنظمة تعاونها مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى في المسائل ذات الاهتمام المشترك بهدف تحسين التنسيق الإقليمي بين الوكالات ولتكوين تآزر فعال على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

71- وتتيح الشراكات على مستوى أحواض البحار فرصة للجهود المنسقة إقليمياً لمواءمة جهود أصحاب المصلحة الرئيسيين لتنفيذ خطة عام 2030 المتعلقة بإنتاج وحوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما يشمل سلامة النظم الإيكولوجية والمحيطات وارتباطها بالأمن الغذائي والحد من الفقر. ويزداد اعتراف المجتمع الدولي بأهمية هذا التعاون الإقليمي المشترك بين القطاعات.

72- وتستخدم مذكرات التفاهم، والترتيبات الجماعية الرسمية، والقرارات التي تشترك في اتخاذها الأجهزة الرئاسية، وصكوك السياسات والاستراتيجيات المشتركة، لتنظيم التعاون واتساق السياسات بين القطاعات. ومن المستصوب، بل ومن المهم، أن تكون المنظمات الإقليمية واضحة بشأن ولاية كل منها وأن تحترم بشكل متبادل ولايات المنظمات الشريكة.

73- وتتعاون المنظمة والأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع أطر للتعاون بين الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والشراكات الإقليمية من أجل البحار في مختلف الأقاليم. وإنّ هيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي واتفاقية نيروبي لحماية البيئة البحرية والساحلية في منطقة جنوب غرب المحيط الهندي وإدارتها وتنميتها، والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في بحر العرب، هي حالياً بصدد الانتهاء من التوقيع على مذكرات تفاهم بغرض توفير إطار للتعاون بين المنظمات الإقليمية بهدف زيادة الخدمات المقدمة من هذه المنظمات إلى أعضائها وتحقيق التكامل بينها، وتجنب ازدواجية الأنشطة من أجل نهوض كل منها بولايته بفعالية، والاعتراف بالرؤية المشتركة لحفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ومواردها وإدارتها على نحو مستدام في الأقاليم المعنية.

74- وتواصل لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي التماس التعاون مع المنظمات الإقليمية العاملة داخل منطقتها الجغرافية أو القريبة منها. وتتاح المشورة العلمية المقدمة من لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي للشبكات المشتركة بين القطاعات، مثل مشروع النظام البيئي البحري الكبير لتيار الكناري، الذي تمثل فيه مجموعات العمل التابعة للجنة أداة لتوفير المعلومات عن حالة الموارد ومصايد الأسماك. ويُنفذ هذا المشروع بصورة مشتركة بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره اتفاقية أيدجان لتنفيذ الأنشطة بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة في ما يتصل بالمسائل البيئية والتنوع البيولوجي. ودُعيت أيضاً اتفاقية أيدجان لحضور الاجتماعات النظامية للجنة بصفة مراقب وكذلك لحضور

حلقات العمل والاجتماعات المخصصة التي تناول على سبيل المثال مصايد أسماك أعماق البحار والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

75- وفي حالة هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي، يستمر التعاون الرسمي الذي انطلق في عام 2016 في إطار "آلية التنسيق المؤقتة لمصايد الأسماك المستدامة" مع الآلية الإقليمية لمصايد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتراجع المشورة العلمية المقدمة من مجموعات العمل المشتركة المعنية بالأنواع ومصايد الأسماك وتعتمد وتنفذ على نحو فعال في كل أنحاء الإقليم. ولا يزال التعاون مستمرًا مع أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض في ما يتصل بأسماك القرش والراي وإدارة أسماك ملكة الكاريبي وحفظها.

76- وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت المنظمة طرفًا رسميًا في آلية التنسيق المؤقتة من أجل "الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي واستخدامها على نحو مستدام وحمايتها" التي وضعت في يوليو/تموز 2017. وتشمل هذه الآلية لجنة اليونسكو الحكومية الدولية لعلوم المحيطات، والأمم المتحدة للبيئة ممثلة في وحدتها المعنية بالتنسيق الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي وأمانة اتفاقية كارتاخينا، ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وهيئة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، وأمانة المجموعة الكاريبية، والآلية الإقليمية لمصايد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي، وهيئة منظمة دول شرق الكاريبي، وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي/المنظمة.

77- وعلى الصعيد العالمي، تُشارك المنظمة بدور نشط في التعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي في إطار مبادرة المحيطات المستدامة والحوار العالمي مع منظمات البحار الإقليمية والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بشأن تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، التي أفضت في عام 2016 إلى ما يُعرف باسم "نتائج سول"¹⁸. وعقد الاجتماع الثاني لمبادرة المحيطات المستدامة في أبريل/نيسان 2018. ونسقت المنظمة واتفاقية التنوع البيولوجي جهود تيسير المشاركة المتوازنة والممثلة تمثيلاً سليماً من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والشراكات الإقليمية من أجل التربة. ووضعت في الاجتماع تفاصيل ما أُطلق عليه "وثيقة سول الحتمية + 2" وحددت السبل والوسائل الممكنة لتطبيق "نتائج سول" في الواقع العملي ومواصلة تعزيز التعاون بين القطاعات على النطاق الإقليمي، بما يشمل الحوارات الإقليمية/مبادرات الشراكة.

رابعاً - التحديات والعمليات العالمية الأخرى

ألف - بناء القدرة على الصمود لمصايد الأسماك وسبل كسب العيش القائمة على تربية الأحياء المائية

78- تؤثر الكوارث والتغيرات المناخية تأثيراً كبيراً على القطاعات الفرعية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وكشف استعراض تناول 74 تقييماً من تقييمات الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكوارث في 53 بلدًا نامياً خلال الفترة من عام

2006 إلى عام 2016 أن الزراعة (بما فيها مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) تستوعب 23 في المائة من جميع الأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تتراوح بين متوسطة وواسعة النطاق (منظمة الأغذية والزراعة، 2018).

79- وبالإضافة إلى ذلك، يزداد الطلب على المساعدة الإنسانية وبناء القدرة على الصمود في وقت تتعرض فيه أربعة بلدان (جنوب السودان والصومال واليمن وشمال شرق نيجيريا) لخطر المجاعة. ويمثل النزاع وانعدام الأمن العوامل المحركة الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في 18 بلدًا، حيث يحتاج 74 مليون نسمة من الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي إلى مساعدات عاجلة (المكتب الإقليمي لأفريقيا/برنامج الأغذية العالمي، 2018). ويتسبب النزاع أيضًا في تشريد واسع النطاق (داخلي وعبر الحدود) ويفرض أعباء على المجتمعات المحلية المضيفة، وذلك على سبيل المثال من خلال التنافس على الموارد الطبيعية والوصول إلى الخدمات الأساسية.

80- ويركز العمل الإنساني الذي تضطلع به المنظمة على بناء القدرة على الصمود وإنقاذ سُبل كسب العيش. وتقييم التدخلات صلات بين الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة للكوارث وتغيُّر المناخ والتنمية المستدامة والقادرة على الصمود، من أجل تسريع تنفيذ اتفاق باريس وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

81- وتُعزز أعمال المنظمة في مجال بناء القدرة على الصمود أربعة ركائز رئيسية لفهم وإدارة المخاطر والأخطار المناخية الواسعة النطاق. وهذه الركائز هي: التعزيز المؤسسي وحوكمة المخاطر والأزمات، ونُظم المعلومات والإنذار المبكر، وتدابير الوقاية والحد من المشاشة، والاستعداد للكوارث والأزمات والاستجابة لها.

82- وبالإضافة إلى ذلك، يتعيَّن الربط (بعد الكوارث) بين تقديرات الأضرار والخسائر وتقييمات الخسائر والأضرار في آلية وارسو المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغيُّر المناخ وفقًا للمادة 8 من اتفاق باريس¹⁹، من أجل تعزيز التقارب والتآزر بين الجهات الفاعلة المعنية بالكوارث والمناخ.

باء- زيادة الأدلة والمعرفة بشأن حقوق الحيازة والنُهج القائمة على الحقوق

83- تعترف لجنة الأمن الغذائي العالمي ولجنة مصايد الأسماك بأهمية الأشكال الملائمة من حقوق الحيازة والنُهج القائمة على الحقوق بما يتفق مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

84- وينصب عمل المنظمة في مجال حقوق الحيازة والنُهج القائمة على الحقوق على توفير منبر محايد للنهوض بالمعرفة المتعلقة بالمسألة المعقدة للنُهج القائمة على الحقوق وتوفير المعرفة والدعم المؤسسي والمساعدة لوضع نُظم ملائمة لإدارة مصايد الأسماك بالاستناد إلى الحقوق. وانطلاقاً من ذلك وفي إطار متابعة "مؤتمر 2015 بشأن حقوق الحيازة وصيد الأسماك: منتدى عالمي عن النُهج القائمة على الحقوق لمصايد الأسماك"، تُشارك المنظمة في تنظيم المؤتمر العالمي "حقوق الحيازة وحقوق المستخدمين في مصايد الأسماك 2018: تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030" (حقوق المستخدمين 2018).²⁰ وتعمل المنظمة أيضًا من أجل تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بموضوع

¹⁹ https://unfccc.int/files/essential_background/convention/application/pdf/english_paris_agreement.pdf.

²⁰ تُشارك وزارة المحيطات ومصايد الأسماك في جمهورية كوريا في تنظيم مؤتمر حقوق المستخدمين لعام 2018، وسوف يعقد المؤتمر في يوسو بجمهورية كوريا في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر/أيلول 2018. انظر: www.fao.org/about/meetings/user-rights.

النهج القائمة على الحقوق عن طريق تطوير مستودع يمكن البحث فيه عن نُظم الإدارة الحالية القائمة على الحقوق كجزء من برنامج العمل العالمي.

85- ومن المتوقع أن يساعد الجمع بين المشاركة العالمية والمحلية، والتعلم، وتقاسم الخبرات بين الحكومات الوطنية والمحلية، والمنظمات الدولية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وصيادي الأسماك، والعاملين في الصيد، ومجتمعات الصيد، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، وغيرها، على دعم تنفيذ وتعميم الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق التي أقرتها لجنة مصايد الأسماك دعمًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسًا - استنتاجات

86- تضطلع المنظمة بدور رئيسي في العمليات العالمية والإقليمية السالفة الذكر المتصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية باعتبارها كيان الأمم المتحدة المتخصص في هذه المواضيع.

87- ويلزم تعزيز التعاون بين المنظمات التي تتعامل مع إدارة مصايد الأسماك واستدامتها، مثل منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمات التي تركز تحديدًا على المسائل الشاملة المتعلقة بالسلامة البيئية، مثل الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك عن طريق زيادة التعاون مع الجهات المعنية بتنظيم التجارة، مثل منظمة التجارة العالمية. ويمكن لهذا التعاون الثلاثي المستوى أن يحدث تغييرًا في استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إذ يمكن أن يجمع بين العناصر اللازمة لإحداث تحول حقيقي عن "تسيير الأمور على النحو المعتاد".

88- ويمكن لمنظمات الحماية البيئية، مثل برامج البحار الإقليمية أو وزارات البيئة الوطنية، أن تركز بعض تدخلات البيئة المائية على هذه المجالات التي يمكن أن يكون لها أكبر الأثر في الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية المائية وإنتاجيتها والحصول على معلومات قطاعية متخصصة من مصايد الأسماك ومنظمات التجارة. ومن هنا فإن التعاون ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة مطلقة، ووسيلة بشرية ومالية ضرورية لا بد من تعبئتها بما يتفق مع عمليات جدول أعمال اتفاقية التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وعمليات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

89- وتتطلب هذه العمليات مستوى كافيًا من التنسيق بين جميع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وأصحاب المصلحة من أجل نجاح تنفيذ المقاصد المحددة في خطة عام 2030 وتحقيقها.

90- وجميع هذه العمليات مكونات ذات صلة، إن لم تكن جوهرية، لرؤية النمو الأزرق التي تروج لها المنظمة، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها المنظمة مع أجهزة وكيانات إقليمية معينة تتعامل مع مصايد الأسماك داخل مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية.